



جمعية مرافئ التنمية
لدعم القطاع غير الربحي



سياسة الرقابة والاشراف على الجمعية جمعية مرافئ التنمية

النسخة الثانية
2024م

سياسة الرقابة والإشراف على الجمعية

أولاً: مقدمة

1-1 تعد سياسة الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

ثانياً: النطاق

2-1 تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

ثالثاً: البيان

أ. الرقابة

1. التقارير الداخلية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

❖ **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع. وتكون



هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

❖ **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

❖ **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروؤوسيههم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

❖ **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام عبر البريد الإلكتروني وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

2. التقارير العامة:

❖ تقارير الإحصائية والرسوم البيانية.

❖ تقارير الشكاوي والاقتراحات.

❖ تقارير قياس الرضا لأصحاب المصلحة

ب. المبادئ

1. **مبدأ التكاملية:** تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط

الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

2. **مبدأ الوضوح والبساطة:** سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين

والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.



3. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء: أن نظام الرقابة وفاعليته في

الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

4. مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد

على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله

رابعاً: المسؤوليات

4-1 تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.

4-2 على الإدارة المختصة نشر الوعي في ذلك الخصوص وتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

خامساً: الاعتماد

5-1 تم اعتماد هذه السياسة للجمعية وذلك في اجتماع مجلس الإدارة (رقم الاجتماع) الموافق (التاريخ)

رئيس مجلس الإدارة

سعود بن عبد العزيز النقيثان





جمعية مرافئ التنمية
لدعم القطاع غير الربحي

الرياض - حي الشفا - شارع عبدالله العامري
مقابل جامع القاسم



+966501461914 info@murafi.org

@murafi_altanmia www.murafi.org